



و(إسرائيل) باتت تدرك أن عدم تحركها للعمل بشكل مختلف ضد حماس، قد يؤدي إلى تعاضد الخطر الذي ينطوي عليه وجود الحركة في الحكم ومواصلة إطلاق الصواريخ وتهريب السلاح.

من ناحية أخرى، فإن الجيش الإسرائيلي في حاجة إلى عمل عسكري كبير يساهم في إعادة قوة الردع الإسرائيلية في مواجهة الشعب الفلسطيني والأطراف العربية، إلى جانب أن العملية ستعمل على رفع معنويات الجمهور الصهيوني، كما تراهن قيادة الجيش. إلى ذلك، وبخلاف الرأي السائد، فإن تقرير فينوغراد يحث (إسرائيل) بشكل غير مباشر على شن عمل عسكري كبير في القطاع، لأن التقرير انتقد الحكومة والجيش لأنهما ترددا في تنفيذ عمليات عسكرية خلال حرب لبنان الأخيرة خوفاً من سقوط ضحايا. وبالتالي، فإن حكومة أولمرت ليس بإمكانها تأجيل شن حملة على القطاع لمجرد الخوف من أنها قد تؤدي إلى خسائر كبيرة في الأرواح.

وفي الوقت نفسه، فإن لدى أولمرت رغبة في تعزيز قوته السياسية داخل حزبه الحاكم والحكومة وصدّ الدعوات المطالبة باستقالته، حيث إن الخروج في حملة عسكرية في قطاع غزة سيمنع المعارضة من مواصلة مهاجمة أولمرت. ومن العوامل المحفزة على شنّ العملية هو شعور (إسرائيل) أن معظم الدول العربية إما أنها تؤيد أو تتفهم إسقاط حكومة حركة حماس، والقضاء على تجربتها. وحكومة أولمرت باتت تدرك أنه مع مرور الوقت، فإن قدرتها على توظيف الانقسام الفلسطيني الداخلي لصالحها تقلص إلى حد كبير. ■

الإعلام الإسرائيلية، فإن (إسرائيل) لن تقوم في الأيام القادمة باجتياح غزة، بل ستكتفي بتكثيف عمليات الاغتيال ضد كبار قادة «كتائب عز الدين القسام». وحول هدف العملية الأساسي، فإن حاييم رامون القائم بأعمال رئيس الحكومة الإسرائيلية يؤكد أن أي حملة ستشن على القطاع يجب أن تؤدي إلى إسقاط حكم حركة حماس.

وفي مقابلة مع الإذاعة العبرية زعم رامون أنه حسب المخطط الإسرائيلي فإن حكم حماس لن يظل قائماً بعد عدة أشهر. وفي أعقاب «ديمونا»، وما تلاها من فعل وفعل مضاد.

دوائر صنع القرار في (إسرائيل) أدركت أن آليات العمل العسكرية المحدودة والحصار الاقتصادي التي اتبعت حتى الآن ضد حكم حركة حماس، قد فشلت إلى حد كبير في إسقاط الحركة، وبالتالي فإن الصهاينة باتوا يبحثون عن آلية عمل عسكرية أخرى.

### البحث عن الردع

من ناحية ثانية، فإن الرأي العام الإسرائيلي يضغط لتنفيذ عمل عسكري كبير لوقف تهديد الصواريخ، بعد أن تبين عجز وسائل الجيش وعملياته الميدانية لصد هذا التهديد. وسائل الإعلام الإسرائيلية تمارس ضغطاً كبيراً على أولمرت لشنّ العملية الواسعة. وبالتالي، فإنه ليس بإمكانه تجاهل الرأي العام الإسرائيلي، سيما بعد نجاحه بأعجوبة من السقوط بعد صدور تقرير لجنة «فينوغراد» التي حققت في أسباب فشل (إسرائيل) في حرب لبنان الثانية، الأمر الذي دفعه إلى تقديم تلميحات علنية للمستوطنين بأنه سيتم القضاء على تهديد الصواريخ.

ردت «كتائب القسام» على عمليات القصف بقصف «سديروت» والتجمعات الاستيطانية في محيط القطاع. (إسرائيل) استغلت عمليات إطلاق الصواريخ لتبرير التصعيد بشكل غير مسبق ضد حركة حماس. فقد تحولت جلسة الحكومة الإسرائيلية التي عقدت في أعقاب رد حماس على العدوان الصهيوني إلى ما يشبه الماراتون، حيث تنافس وزراء الحكومة الإسرائيلية في تكرار الدعوات لتصفية أعضاء الهيئة القيادية السياسية والعسكرية لحركة حماس، والشروع في شنّ حملة عسكرية واسعة النطاق يتم خلالها إعادة احتلال غزة.

الجنرال شاؤول موفاز وزير المواصلات دعا إلى تصفية قيادة حركة حماس قائلاً «لماذا نسمح للزهار بالتجوال حياً حتى الآن دون أن نمس به»، معتبراً أن (إسرائيل) حتى الآن فشلت في تحديد أهدافها في غزة. في حين دعا وزير القضاء مئير شطريت إلى تدمير أحياء سكنية في مدينة غزة، رداً على إطلاق الصواريخ.

ومن أجل تحفيز أولمرت لإصدار التعليمات بشنّ حملة واسعة القطاع، قال كل من وزيرة الخارجية تسيبي ليفني ووزير الأمن الداخلي آفي ديختران معالجة التهديد الذي تشكله الصواريخ الفلسطينية يمثل «اختباراً لقدرة الحكومة على تطبيق استنتاجات لجنة فينوغراد التي حققت في أسباب فشل (إسرائيل) في حربها الأخيرة على لبنان». ديختر ذكر زملاءه الوزراء بأن عمليات إطلاق الصواريخ قد أسفرت حتى الآن عن إجبار ٢٠٪ من المستوطنين في مدينة «سديروت»، التي تقع شمال شرق مدينة غزة وتعرض بشكل خاص لعمليات القصف، على تركها.

ومن خلال التسريبات التي حفلت بها وسائل